

مسارات التحول الرقمي في البلدان العربية-دراسة لمستقبل التسيير للفترة ما بين 2023-2033 الأجندة الرقمية العربية نموذجاً-

Paths of digital transformation in Arab countries - A study of the future of management for
the period 2023-2033, the Arab digital agenda as a model

د. عائشة بن النوي¹ ، د. رزيقة عليلي²

المركز الجامعي سي الحواس بركة، aicha.bennoui@cu-barika.dz¹.

المركز الجامعي سي الحواس بركة، razika.alili@cu-barika.dz².

تاريخ الإرسال: 2025/02/13 ؛ تاريخ القبول: 2025/04/07 ؛ تاريخ النشر: 2025/06/01

المخلص باللغة العربية: تُركز الدراسة على فهم سمات ومسارات التحول الرقمي في البلدان العربية باعتباره أنه أصبح اتجاها عالميا، يعمل على جذب البلدان بسرعات ودرجات مختلفة، فمن المهم فهم تنظيم تطور هذه العملية وخاصة في المنطقة العربية أين تسعى الدراسة إلى تحليل الدور المحوري للرقمنة في الدول العربية من خلال الأجندة الرقمية العربية، التي تعد إطارا استراتيجيا حكومي دولي لخطة عمل طويلة الأجل تهدف الى المساهمة في تحقيق التنمية، أين تؤكد الدراسة على ضرورة الإستثمار في البنية التحتية الرقمية من أجل خلق النمو والابتكار، وتقديم رؤى حول الآليات التي يمكن من خلالها أن تعمل على تضخيم التأثير الإيجابي للرقمنة من خلال تحليل البيانات التي تغطي الفترة ما بين 2023-2033م، لتخلص الدراسة إلى نتائج مفادها ضرورة إعطاء الأولوية لتعزيز الجاهزية الرقمية في الدول العربية، وتعزيز الابتكار والوصول العادل إلى التكنولوجيا مما يمهد الطريق لتحقيق النمو الشامل والمستدام.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي؛ تكنولوجيا المعلومات و الاتصال؛ الأجندة؛ الدول العربية.

Abstract: the study focuses on understanding the characteristics and paths of digital transformation in Arab countries, as it has become a global trend that attracts countries at different speeds and degrees. It is important to understand the organization of the development of this process, especially in the Arab region,

where the study seeks to analyze the pivotal role of digitization in Arab countries, through the Arab Digital Agenda, which is an international governmental strategic framework for a long-term action plan aimed at contributing to achieving development. The study emphasizes the need to invest in digital infrastructure in order to create growth and innovation, and to provide insights into the mechanisms through which the positive impact of digitization can be amplified by analyzing data covering the period between 2023-2033. The study concludes with results indicating the need to give priority to enhancing digital readiness in Arab countries, and enhancing innovation and equitable access to technology, which paves the way for achieving comprehensive and sustainable growth.

Keywords: Digital transformation; information and Communication Technology; Agenda; Arab countries.

مقدمة:

تُعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً لا غنى عنه في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن لديها القدرة على خفض تكاليف المعاملات وتحسين تقديم الخدمات وخلق فرص جديدة وتنويع مصادر الدخل فهو أداة لإدارة أنشطة معينة، إلا أنه أصبح العمود الفقري الذي يحقق قفزات كبيرة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ومع تحول التكنولوجيا الرقمية إلى محرك الابتكار والنمو من خلال العمليات الأسرع، والتكاليف المنخفضة والابداع عبر القطاعات، فإن ترك صناعة المعلومات لم يعد خياراً بل أصبح ضرورة للبقاء في المقدمة، ومن المعروف أن تبني ودمج التقنيات الحديثة والرقمية يفتح آفاقاً جديدة أمام الدول العربية لتعزيز قدراتها وتحسين المستوى المعيشي لشعوبها، وهو ما يجعل الاستثمار في التطوير المعرفي والتقنيات الرقمية أساسية للأمن والاستقرار الوطني والإقليمي، ويلعب التحول الرقمي دوراً محورياً وجوهرياً في تحسين وتوطين تكنولوجيا الرقمية في البلدان العربية حيث تتجلى أهميته في قدرته على تحسين كفاءة الإنتاج مما يسمح للدول العربية بمواجهة التحديات بشكل أكثر فعالية، وهذا من خلال تحسين أساليب جمع البيانات وتحليلها مما يؤدي إلى اتخاذ القرار وابداء توقعات أكثر دقة أين تفتح هذه العوامل مجتمعة الباب أمام الفرص غير المحدودة للابتكار وخلق فرص جديدة مما يساهم بشكل مباشر في تطوير

مكانة الدول العربية، وفي هذا السياق تم طرح الأجندة العربية كألية إقليمية يمكن من خلالها بناء الاستراتيجية الرقمية العربية لتحقيق أهداف التنمية ومعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الملحة التي تواجه البلدان العربية، وتم تحديد مجالات عمل الأجندة الرقمية في عدة محاور أهمها البنية التحتية الرقمية، والحكومة الإلكترونية، والمجتمع والثقافة، وتعكس الأجندة الرقمية العربية أيضا الحاجة إلى التنسيق بين البلدان العربية لتعزيز التكامل الإقليمي بشأن القضايا الرقمية والاستجابة للنمو التكنولوجي والتغيير الاجتماعي والانتقال إلى مجتمع المعرفة.

وفي خضم ما سبق تتضح جليا معالم الإشكالية المستهدفة والمتمثلة في:

فيما تتمثل توجهات الدول العربية من خلال استراتيجية التحول الرقمي؟ ماهي الآليات والأهداف والغايات المطلوبة لمستقبل التسيير والاستدامة ضمن معطيات الأجندة الرقمية العربية للفترة 2023-2033؟

وتكمن أهمية الدراسة في نقطة أساسية ألا وهي أنها تعد من أكثر المواضيع البارزة في عالمنا التكنولوجي اليوم حيث تعد الرقمنة من أكثر المشاريع ابتكارا وأهمية لجميع القطاعات وفي جميع البلدان وخاصة الدول العربية دون استثناء، والذي يعكس اهتمامها من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة خاصة في ظل المنافسة العالمية أين أصبح من الضرورة استخدام التقنيات الرقمية الحديثة للابتكار وخلق قيم جديدة، وكل ذلك من أجل تحقيق التنمية والازدهار والمساواة والعمل على خلق بيئات ذكية مستدامة لتسهيل التواصل والمشاركة المجتمعية.

ولأغراض الدراسة فإنها تهدف إلى عرض لأهم الاستراتيجيات التي تتبناها الحكومات العربية ومدى الجهود التي تبذلها للاستثمار في المجال الرقمي وتحسين جودة الخدمات وتحقيق الرفاه الإنساني.

وللإجابة على مشكلة البحث المقترحة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف تفصيلي لموضوع الدراسة وتحليل البيانات المتوفرة عنه.

1-تعريفات اتجاهات التحول الرقمي

1.1- تعريف التحول الرقمي: وفي هذا الصدد سيتم إعطاء تعاريف مختلفة والتي نذكر منها:

يستخدم التحول الرقمي كمصطلح شامل لوصف تجديد العديد من الخدمات في المؤسسات والشركات ، ولكنه يؤثر على مجالات مختلفة من الأعمال حيث تتطلب طبيعة المنظمة إلى إضافة تقنيات جديدة(انصاف سرkali، 2024: 60)، ولقد اجتذب مفهوم التحول الرقمي اهتمام المفاهيم الاستراتيجية الجديدة و خاصة استراتيجية الأعمال الرقمية واستراتيجية التحول الرقمي لذا فان الفكرة الأساسية لها هي فهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها الطريقة الرئيسية للأبداع و تحقيق القدرة التنافسية، وهو مبادرة حكومية تشترك فيها مختلف المؤسسات والقطاعات في الدولة وتتضمن تحويل الخدمات الضرورية والاساسية المتعلقة بخدمة الأفراد والشركات وأنواع الإنتاج المختلفة من شكل التقليدي إلى شكل إلكتروني ذكي بالاعتماد على تكنولوجيا الرقمية الجديدة والمتطورة (عايض بن القحطاني، 2023 : 118).

2.1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال

ويعرف رولي rowley تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها جمع وتخزين ومعالجة وبث واستخدام المعلومات ولا يقتصر ذلك على التجهيزات المادية Hardware او البرامج software، ولكن ينصرف كذلك إلى أهمية دور الانسان وغاياته(حسين محمد احمد عبد الباسط، 2005 : 03) التي يرجوها من تطبيق واستخدام تلك التكنولوجيات والقيم والمبادئ التي يلجأ إليها لتحقيق خياراته.

3.1 الذكاء الاصطناعي: وهو نسيج علوم الكمبيوتر الذي يشير الى فهم طبيعة المعلومات و الأنظمة التي تهتم بنشاط السلوك وذلك من خلال بناء برامج الكمبيوتر التي تنخرط في مهام يتم إنجازها(حمزة يوسف الشعار وآخرون، 2024: 75) بشكل مرض من قبل البشر، وذلك كونها تتطلب عمليات عقلية على مستوى عال، كالتعلم الإدراكي وتنظيم الذاكرة والتفكير النقدي.

2- التحول الرقمي في البدان العربية-الابعاد والاستراتيجية-

تعد استراتيجية التحول الرقمي من أفضل الاستراتيجيات التنموية التي تعبر عن جملة من الخطط والإجراءات والعمليات التي تهدف إلى دمج التقنيات الحديثة(عبد الاله شوثري، مريم بونيهي، 2023 : 410) بجانب ممارستها للأنشطة في مختلف الإدارات

والمؤسسات الإنتاجية والخدمية بطريقة تحقق أعلى كفاءة وأفضل فعالية والتي تضمن التكيف مع التغيرات في بيئة الأعمال وتلبية تطلعات الافراد واحتياجاتهم المستقبلية.

الشكل 01: الأبعاد الاستراتيجية للتّحول الرقّمي في الدول العربية



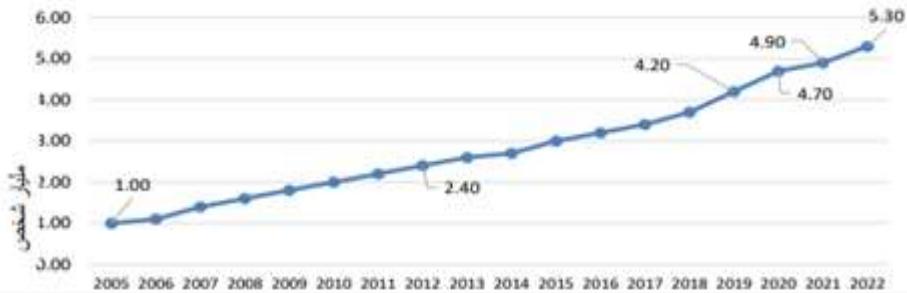
المصدر: توفيق حناشي (2022)، التحولات الرقمية في الدول العربية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، ص 147.

ويوضح الرسم البياني أعلاه كيف تستخدم الدول العربية الرقمنة وخاصة في القطاع الحكومي وذلك من أجل تعزيز الأنظمة الالكترونية والجاهزية الرقمية الشاملة لمواطنيها من خلال تطوير البنية التحتية واستجابة المواطنين، واستخدام التقنيات الرقمية والحديثة لتحسين المنتجات والخدمات الحالية من أجل دفع عجلة الابتكار والأعمال ويمثل جانب رئيسيا من جوانب التحول الرقمي الذي يجب التركيز عليه لضمان النجاح.

1.2- الجاهزية الرقمية في البلدان العربية

تُشير الإحصاءات على مستوى العالم، إلى أن نسبة الأفراد الذين يستخدمون شبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) من خلال الهواتف المحمولة أو من أجهزة الحاسب الآلي بلغ نحو 5.3 مليار شخص حول العالم، وذلك بما يعادل حوالي 66.0 في المائة من إجمالي سكان العالم خلال عام 2022.

الشكل 02: إعداد مستخدمي الشبكة العالمية للمعلومات الانترنت في العالم (مليون شخص)



المصدر: جمال قاسم حسن محمود، محمود عبد السلام (2023)، إحصاءات التجارة الالكترونية، الاجتماع العاشر لمبادرة الإحصاءات العربية "عربسات" امانة اللجنة الفنية، صندوق النقد العربي، ص03.

ويعتبر مؤشر اشتراكات الهواتف المحمولة لكل 100 شخص من المؤشرات التي تعكس مدى انتشار سهولة التسوق عبر الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت)، حيث يشير عدد الاشتراكات في خدمة الهاتف المحمول، والذي يتضمن أيضا عدد اشتراكات الدفع الاجل وعدد حسابات الدفع المسبق النشطة وكذلك ينطبق على المؤشر على جميع الاشتراكات الخلوية المتنقلة التي تقدم اتصالات صوتية ويستثنى الاشتراكات عبر بيانات أو أجهزة المودم.

الشكل 03: اشتراكات الهواتف المحمولة لكل 100 نسمة في بعض الدول العربية



المصدر: جمال قاسم حسن محمود، محمود عبد السلام (2023)، مرجع سابق ص 06.

كما تشير الإحصائيات على مستوى الدول العربية إلى أن نسبة السكان الموجودين في نطاق إشارة خلوية متنقلة من الجيل الثالث على الأقل بلغت حوالي 100% في كل من

الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت خلال عام 2021 في حين تفاوتت النسبة في بقية الدول العربية بين 43% و99%، و أما بالنسبة لسكان المشمولين بشبكة المحمول من الجيل الخامس (جمال قاسم حسن محمود، عبد السلام محمود، (06: 2023

الشكل 04: نسبة السكان المشمولين في الدول العربية بشبكة المحمول من الجيل الخامس



المصدر: جمال قاسم حسن محمود، محمود عبد السلام (2023)، مرجع سابق، ص 07

2.2- اقتصاد المعرفة في الدول العربية

يمكن تبين أوضاع الاقتصاديات في الدول العربية وفيما يخص مقومات اقتصاد المعرفة بالاعتماد على مؤشر المعرفة العالمية لعام 2023 والذي شمل (11) دولة عربية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2024)، ويستنتج أن الإمارات قد احتلت مرتبة متقدمة، مع وجود باقي دول مجلس التعاون الخليج في النصف الأول من الترتيب العالمي برتب تتراوح بين 26 و66 من بين 133 دولة مدرجة للمؤشر، بينما تتراوح رتب الدول الخمسة الأخرى والمشمولة بالمؤشر بين الرتبة 81 لتونس و لرتبة 125 لهوريتانيا.

مسارات التحول الرقمي في البلدان العربية-دراسة لمستقبل التسيير للفترة ما بين 2023-2033 الاجندة الرقمية
-العربية نموذجاً

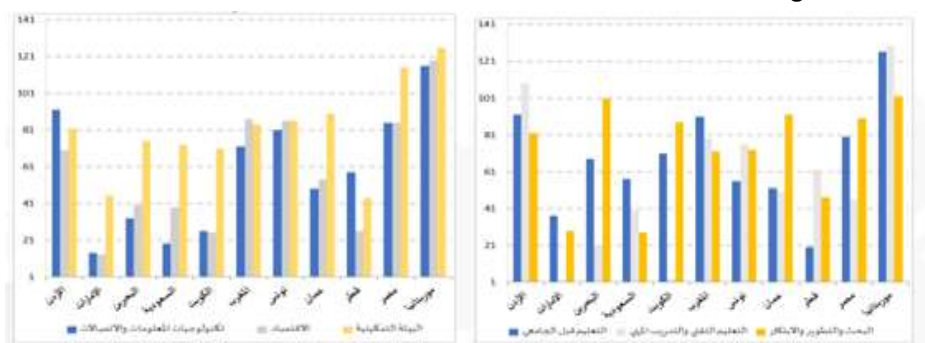
الشكل 05: تطور مقومات اقتصاد المعرفة في الدول العربية لعام 2023



المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لعام (2023).

أما عن المكونات الرئيسية والتي تعكس أهم المقومات اقتصاد المعرفة ويتبين وجود عدد من الدول العربية في مراتب متقدمة فيما يخص مكوني التعليم ما قبل الجامعي والتعليم التقني والتدريب المهني وتكنولوجيات المعلومات والاتصال ولاقتصاد وفي المقابل تأخرت غالبية الدول العربية فيما يخص البيئة التمكينية، بينما مازال تطور مقوم البحث والتطوير والابتكار غير كاف في غالبية الدول العربية ومقوم تكنولوجيات المعلومات والاتصال ضعيف التطور في العديد منها.

الشكل 06: واقع الدول العربية فيما يخص مقومات اقتصاد المعرفة (الترتبة 133)



المصدر: التقرير العربي الموحد(2024)، التطورات الاقتصادية في الدول العربية عام 2023، صندوق النقد العربي ص 52.

3.2- مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الرقمية - GEMS-

ويهدف المؤشر إلى تقييم مستوى نضوج الخدمات الحكومية المقدمة من خلال البوابات الإلكترونية والتطبيقات المحمولة في الدول العربية، يهدف إلى تقديم مقياس يمكن لصانعي السياسات والمخططين استخدامه لتوضيح بعض الجوانب التي لا تعكسها العديد من المؤشرات الدولية، والمتمثلة في معرفة مدى تطور الخدمة واستخدامها ورضا المستخدم حيالها والجهود الحكومية المبذولة لإيصالها للجمهور.

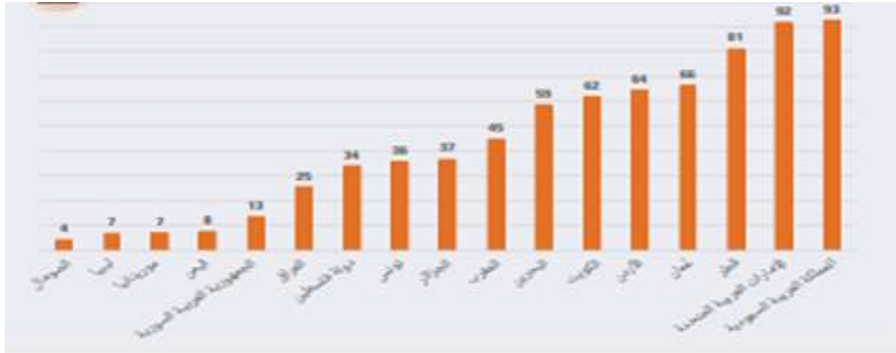
الشكل 07:بنية مؤشر GEMS بحسب الركائز الأساسية و الفرعية وتوزع مؤشرات الأداء



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(2023)، مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الالكترونية و النقالة GEMS 2023، الاسكوا، الأمم المتحدة، ص.11

ووفقا للنتائج النهائية لمؤشر gems تتوزع الدول العربية في التصنيف العام على ثلاثة مجموعات كبرى رئيسية تحتوى الأولى على مجموعة الدول التي قيما اعلى من 50% و التي ضمت دول الخليج العربي على راسها المملكة العربية السعودية، في حين تحتوى المجموعة الثانية على قيم أقل من 50% و اعلى من 10% مشكلة بذلك دول المغرب العربي و دولة فلسطين، أما المجموعة الثالثة والأخيرة فهي التي تمتلك قيما أقل من 10% والتي مست كل من دولة موريتانيا والصومال وليبيا فيتضح من خلال هذا التصنيف التباين في طرفي التقييم في العلامة النهائية للمؤشر التي تتراوح بين 4% و 93% كما هو موضح في الشكل الموالي.

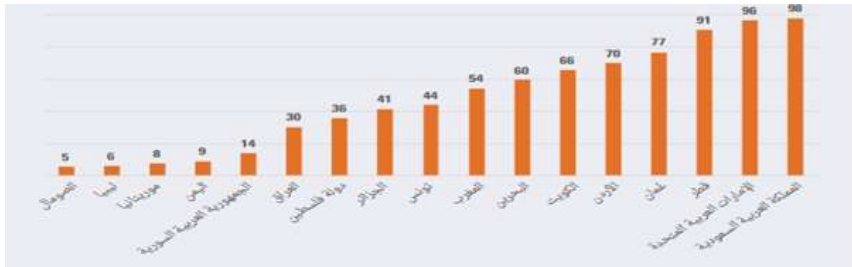
الشكل 08: نتائج الدول وفق مؤشر GEMS الإجمالي لعام 2023 (%)



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (2023)، مرجع سابق، ص 19.

وأما فيما يخص نتائج الدول العربية وفق الركيزة الأولى لمؤشر GEMS وفق توفر الخدمة وتطورها وعند النظر في تفاصيل المؤشر بدءاً من الركيزة الأولى والتي مثلت توفر الخدمة، يلاحظ أن القيم تتراوح بين 5% و 95% والتي قسمت الدول العربية إلى مجموعات أين ضمت المجموعة الأولى كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية وقطر بنسبة 80% فأكثر، أما عن المجموعة الثانية فقد ضمت عمان والأردن والكويت والبحرين والمغرب أين تراوحت النسبة ما بين 50% و 80%، أما بقية الدول العربية التي قدرت النسبة المئوية بها ما بين 10% و 50%، والتي شكلت كل من الجزائر وتونس ودولة فلسطين والعراق والجمهورية السورية، أما دولة موريتانيا واليمن والصومال فقد قدرت النسبة بأقل من 10%.

الشكل 09: نتائج الدول العربية لمؤشر GEMS حسب الركيزة الأولى (توفر الخدمة وتطورها)(%)

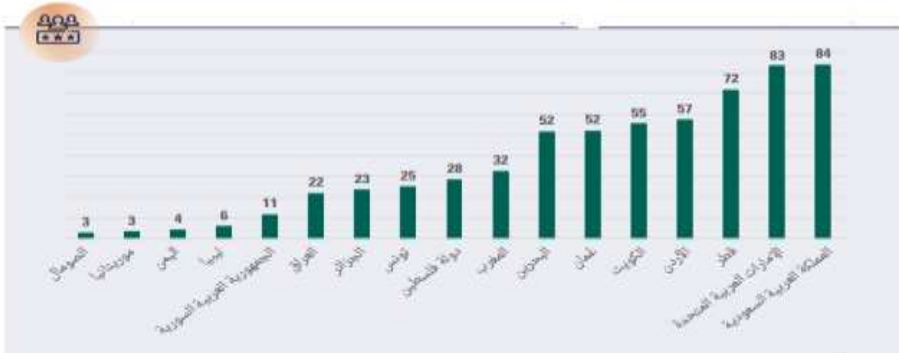


المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (2023)، مرجع سابق، ص 19.

وأما عن مستوى استخدام الخدمات الإلكترونية ورضا المستخدمين حيالها في الوسط الإقليمي في الدول العربية يعتبر منخفض نوعاً ما على الرغم من بعض

الاستثناءات، وهذا يشير إلى أهمية تحفيز المواطنين على استخدام الخدمات الإلكترونية المتاحة من جهة وضرورة العمل على توفير أرقام عدد المعاملات المنجزة (توفيق حناشي، 2022: 52) ومتابعة شكاويهم من جهة أخرى، وتباين نتائج هذه الركيزة بين الجهات المشاركة فقد تجاوزت نتائج سبع دول عتبة 50% وهي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية وقطر والكويت والأردن وعمان والأردن والبحرين.

الشكل 10: نتائج الدول العربية لمؤشر GEMS حسب الركيزة الثانية (استخدام الخدمة ورضا المستخدم حيالها (%).



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (2023)، مرجع سابق، ص21.

والركيزة الثالثة والأخيرة والمتعلقة بالوصول إلى الجمهور، فتراوحت نتائجها ما بين 5% و100% وتجاوزت تسع دول عربية عتبة 50% فهو دليل على ارتفاع النسبة عن الركيزتين الأولى والثانية فمعظم الدول العربية تحتاج إلى تعزيز الجهود المبذولة في الوصول إلى الجمهور من خلال تنظيم المزيد من حملات التسويق والدعاية سواء حملات الكترونية أو غير إلكترونية، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بتوفير أدوات الدعم للأفراد والأعمال في المؤسسات كالدعم عبر المحادثة الحية 24/7 أو المحادثة خلال أوقات العمل.

الشكل 11: نتائج الدول العربية لمؤشر GEMS حسب الرتبة الثالثة (الوصول الى الجمهور) (%)



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(2023)، مرجع سابق، ص 22.

3. الأجندة العربية الرقمية للفترة ما بين 2023-2033-مسارات من أجل التنمية

تجدر الإشارة إلى أن إطلاق الأجندة الرقمية العربية يتزامن مع الاهتمام العالمي المتزايد بالتقنيات الرقمية وفرص التنمية التي تخلقها والذي يتماشى مع خارطة الطريق التي وضعت من طرف الأمين العام للأمم المتحدة للتعاون الرقمي، والتي جاءت مع التحضيرات العالمية للميثاق الرقمي وقمة المستقبل العالمية حرصا على مواكبة التطورات على المستوى ضمن سلسلة الفعاليات لتطورها و تفعيلها يتم ذلك من خلال تخصيص جلسات خاصة لمناقشة القضايا الأساسية المطروحة، والتي تركز بشكل خاص على المنطقة العربية و الاهمية المتعلقة بها، بالإضافة إلى إيصال صوت المنطقة إلى المنابر العالمية. و التي ركزت على مايلي:

★ تحقيق الاتصال الشامل والمتاح للجميع؛

★ ضمان الحماية من المخاطر والتهديدات التي تشكلها التقنيات الرقمية على المستخدمين و أولئك الموجودين على الشبكات لاسيما الفئات الأكثر ضعف؛

★ احترام حقوق الإنسان في العصر الرقمي.

1.3 آليات تجسيد الاجندة العربية الرقمية: و التي يمكن ذكرها فيمايلي:

✓ **الأهداف القابلة للقياس:** خلال فترة إعداد الأجندة الرقمية العربية برز تفاوت ملحوظ بين الدول العربية في مجالات تنمية المعلومات والاتصالات بشكل خاص فيما يتعلق بالبنية التحتية في حين تتسابق بعض الدول للحصول على مراتب متقدمة عالميا في مجالات معينة، نجد أن دولاً ما زالت تعتبر من بين الأقل نمواً وهذا الاختلاف الكبير يجعل من الصعب وضع أهداف موحدة تتناسب مع جميع الدول حيث أن كل دولة تواجه تحديات وظروف فريدة تحتاج إلى معالجة خاصة بها (اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، 2022: 29)، ولقد تمت صياغة العديد من الأهداف بطريقة مثيرة للاهتمام حيث تم تقديمها بصيغتين مختلفتين إحداها تتعلق بتطوير الوضع القائم لكل دولة، بينما الأخرى تنص على تحقيق هدف موحد يسعى لرفع مستويات الدول العربية جميعها ككتلة واحدة حيث سيكون هناك قياس للمؤشرات بها بهدف التتبع و التقييم؛

✓ **التسيير و الاستدامة:** تستند الاجندة الرقمية في جوهرها الى الية محورية تستمد قوتها من الدور الرائد لمجلس الوزراء للاتصالات و المعلومات الذي يتولى عملية اتخاذ القرارات الحاسمة لتحديد ملامح و أهداف الاستراتيجية و غاياتها، ومع وجود مجموعة من آليات التسيير والاستدامة التي تم إدماجها في هذه الأجندة والذي يأتي من خلال الإطار التعاوني القائم على الشراكة مع أصحاب المصلحة ولكن الامر لا يتوقف هنا بل هناك أيضا نموذج قياس معتمد يمكن من خلاله تحقيق الأهداف وهذا يتجلى من خلال المراجعة الدورية والعديد من الآليات المساندة الأخرى التي تضمن فعالية المسار؛

✓ **المقاربة:** تم تحديد الإطار الزمني للأجندة ليغطي فترة عشر سنوات (2023-2033)، وتم تقسيمه إلى ثلاث مراحل: المرحلة القرية (2023-2026)، المرحلة المتوسطة (2027-2030)، والمرحلة البعيدة (2031-2033). كما تم وضع تصور لتطوير الاستراتيجية بناءً على ثلاثة مستويات من التطور، والتي تم تحديدها بعد تحديد المحاور الرئيسية والفرعية، وهي:

❖ **المستوى الأول:** وضع الأهداف والغايات؛

❖ المستوى الثاني: تحديد التدابير والإجراءات اللازمة لتحقيق الغايات؛

❖ المستوى الثالث: التعريف بالبرامج والمبادرات والمشاريع المساندة التي تتيح تنفيذ التدابير والإجراءات المحددة في المستوى الثاني.

4. الأجندة الرقمية العربية ما بين الأهداف والغايات

يمكن تحليل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من منظورين رئيسيين يتعلقان بقضايا الاستدامة والتكيف والتخفيف. الأول هو كيفية ضمان أن تساهم هذه التقنيات في تقليل الانبعاثات وتعزيز استخدام التكنولوجيات الخضراء الصديقة للبيئة في المنطقة العربية، بما في ذلك التعامل بشكل سليم مع قضايا النفايات الإلكترونية وتعزيز اقتصاد التدوير.

الشكل رقم 12: تراتبية التصميم من الأجندة إلى الاستراتيجية إلى البرامج

الأجندة الرقمية العربية: أهداف وغايات				
 السياسات المتعلقة بالتقانة والإعلام	 السياسات المتعلقة بالتحول الرقمي والإدماج الاجتماعي	 السياسات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والتوظيف والتجارة	 السياسات المتعلقة بالبنية التحتية والحوكمة والبيئة القانونية	
الهوية الثقافية والتنوع اللغوي	التمكين وشمولية الوصول إلى المعلومات والمعارف والتطبيقات والمحتوى	تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الإجراءات المقترحة لتحقيق الأهداف والغايات
وسائل الإعلام	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الأثر الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	البيئة القانونية والإصلاحات وبناء الثقة	
البرامج والمبادرات والمشاريع				

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(2022)، الاجندة الرقمية العربية 2023-2033 الاصدار 1.0، الاسكوا، الأمم المتحدة، ص33.

تم تحديد معالم تصميم الأجندة الرقمية العربية من خلال محاور رئيسية وبنود فرعية ترتبط بالاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أين تستند هذه المحاور إلى مفهوم المعرفة، والتي تعتمد منهجيتها على تقديم مكوناتها بشكل شامل ضمن مجموعات تعكس الخطط الأساسية التي تسيير الاستراتيجية وفقاً لها، والتي تتمثل في:

1.4 مجموعة السياسات المتعلقة بالبنية التحتية والحوكمة والبيئة القانونية: تغطي هذه المجموعة الجوانب والقضايا المرتبطة مباشرة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد تم إدراجها ضمن مجموعتين فرعيتين:

- تناول المجموعة الفرعية الأولى جوانب البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك عمليات بنائها وتشغيلها واستثمارها، بالإضافة إلى وضع الأنظمة التي تنظم عملها؛

- أما المجموعة الفرعية الثانية فتركز على القضايا القانونية التي تنظم استخدام هذه التكنولوجيا، بالإضافة إلى المسائل القانونية والحقوقية المرتبطة بهذا الاستخدام.

2.4 مجموعة السياسات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والتوظيف والتجارة: تركز على محورين رئيسيين، وهما:

- توضيح أبرز الطرق التي يمكن من خلالها تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية؛

- استعراض الأثر الاقتصادي الإيجابي الناتج عن استغلال إمكانيات هذا القطاع في مختلف مجالات الحياة المعاصرة.

3.4 مجموعة السياسات المتعلقة بالتحول الرقمي والإدماج الاجتماعي: تتناول مجموعة من القضايا التي تتوزع على ثلاثة محاور رئيسية:

- القدرة على جعل التحول الرقمي متاحًا لأكبر عدد ممكن من المستفيدين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات. ويجب أن يكون هذا التمكين فعالاً من خلال تضمين التحول الرقمي في مختلف جوانب الحياة، مع تكييفه ليتناسب مع السياقات الخاصة واحتياجات المستخدمين؛

- ضرورة تعزيز قدرات الجميع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تحقيق التنمية وتطوير المهارات اللازمة للاستفادة الكاملة من مجتمع المعلومات؛

- إيجاد تطبيقات عملية للتحول الرقمي في مجالات التعليم والصحة والإدارة.

4.4 مجموعة السياسات المتعلقة بالثقافة والإعلام: وتشمل:

- مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدولة، بالإضافة إلى الحفاظ على التنوع اللغوي والتراث الثقافي، وجعل هذه العناصر متاحة للمستخدمين كجزء حيوي من ثقافة العصر الحالي؛
- كما تهدف إلى توفير الأنظمة المعلوماتية وتطويرها لضمان استمرار الوصول إلى المعلومات الرقمية المؤرخة ومحتوى الوسائط المتعددة في المستودعات الرقمية.

الخاتمة:

استناداً إلى ما تم ذكره، تتمتع الأجندة العربية الرقمية بمرونة فائقة تتجاوز المفهوم التقليدي للاستراتيجيات الرقمية. فهي توفر إطاراً شاملاً يحدد الأهداف والغايات والإجراءات اللازمة لتحقيقها، مما يساهم في صياغة هذه الإجراءات بشكل فعال. كما توفر بيئة داعمة لإدارة وتنفيذ المبادرات. تشكل الأجندة الرقمية العربية منصة لتطوير عنصر الاستدامة، في ظل الدور المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن النتائج التي تم التوصل إليها يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

*الاستمرار في تطوير وتحديث الأجندات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الرقمية لتلبية الاحتياجات والمتغيرات الحالية؛

*مواصلة الرصد الدوري لحالة التنمية الرقمية في المنطقة العربية وجمع البيانات الضرورية للمؤشرات ذات الصلة بشكل عام؛

*اعتماد قضايا التنسيق والتكامل الإقليمي كعنصر أساسي في السياسات الرقمية؛

*الاستمرار في وضع وتحديث الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية والقطاعية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الناشئة، وتشجيع الدول العربية على تبادل خططها فيما بينها.

ومن التوصيات المقترحة:

*إنشاء إطار إقليمي تتفق عليه الهيئات التنظيمية لإبرام الاتفاقيات اللازمة لتنظيم خدمات الاتصالات على المستوى الإقليمي؛

*تنظيم وتعزيز خدمات التجوال الحرّ بين الدول العربية، بالإضافة إلى تطوير خدمات رقمية جديدة تتماشى مع المستجدات؛

*اقتراح مشروع اتفاقية عربية تهدف إلى تكامل خدمات الاتصالات، مع مراعاة أهمية اتفاقية التجارة العربية كوسيلة للتعاون من أجل تنشيط السوق الإقليمي لخدمات الاتصالات؛

*إجراء الدراسات الضرورية لتحديد خدمات الاتصالات التي يجب أن تتوفر على المستوى الإقليمي، بالتعاون والاستفادة من تجربة الشبكة العربية للهيئات التنظيمية للاتصالات؛

*تنسيق الجهود بين الدول العربية بشأن القواعد التنظيمية للتقنيات الحديثة.

قائمة المراجع:

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2024). التطورات الاقتصادية في الدول العربية صندوق النقد العربي ، العدد44، ص، ص1-463.
2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (2022). الاجندة الرقمية العربية 2023-2033. الاسكوا، الأمم المتحدة. ص، ص1-120.
- 3.الشعار حمزة يوسف ، الصرايرة أكثم عبد المجيد ، العدوان عاطف صالح. (2024). أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء العاملين الدور الوسيط للقيادة الخادمة-دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الخدمية الأردنية. مجلة المؤسسة ، جامعة الجزائر03، المجلد13، العدد01، ص، ص73-88.
- 4.القططاني عايض بن علي (2023). دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية المملكة 2030. المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، المملكة العربية السعودية، المجلد04، العدد11، ص، ص115-152.
- 5.احمد عبد الباسط حسين محمد(2005)، التطبيقات و الأساليب الناجحة لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تعليم وتعلم الجغرافيا، مجلة التعليم بالانترنت، جمعية التنمية التكنولوجية والبشرية، جامعة جنوب الوادي ، مصر، العدد 05، ص، ص1-22
- 6.حسن محمود جمال قاسم ، عبد السلام محمود. (2023). إحصاءات التجارة الالكترونية لاجتماع العاشر لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات. أمانة اللجنة الفنية، صندوق النقد العربي، ص.ص1-31.
- 7.حناشي توفيق. (2022). التحولات الرقمية في الدول العربية. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال ، جامعة العربي تبسي، الجزائر، مجلد05، العدد02، ص، ص143-164.
- 8.سرکالي انصاف (2024)، أهمية التحول الرقمي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة داخل المجتمع، مجلة شؤون استراتيجية، جامعة الشقراء المملكة العربية السعودية، السعودية، العدد18، ص.ص58-66.

د. عائشة بن النوي، د. رزيقة علي

9. شوتري عبد الله ، بونيبي مريم. (2023). دور الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي في تحقيق
أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر رؤية 2030. مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، المجلد 18،
العدد 01، ص، ص 424-407.